تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر

د/ مولحسان آيات الله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعـــة باتنـــة

الملخّص :

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة، ونظرا لأهميته فقد تعثرت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات قبل جولة الأورجواي بسبب عدم الوصول إلى اتفاق بشأن الدعم المقدم لهذا القطاع ، إلا انه في ختام دورة الأورجواي تم التوصل إلى اتفاق الزراعة الذي اعتبر من أهم الاتفاقات التي أسفرت عنها الدورة. ومما لاشك فيه سوف يكون للاتفاقية أثار مهمة يعتمد مداها على هيكل صادرات وواردات المنتجات الزراعية.وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار السلبية والايجابية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ بنود الاتفاقية في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

Abstract :

Due to its importance, the agricultural sector is considered to be the most sensitive. Prior to the Uruguay Round, the negotiations between USA and EU have collapsed several times, and no agreement was reached by then regarding agricultural subsidy; however, by the end of this round an agreement was signed , making this the most important agreement reached so far. There was no doubt, that this agreement would have serious impacts on imports and exports of agricultural produce.

مقدمة:

لا شك أن الاقتصاد العالمي يموج بالعديد من المتغيرات التي تنعكس على أدائه إيجابا وسلبا، ولعل أحد أهم هذه المتغيرات ما أفرزته جولة الاورجواي للجات من الوصول إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية لتشرف على تنفيذ اتفاقيات هذه الجولة والتي وصل عددها إلى حوالي 28 اتفاقا- تلك المنظمة الحلم الذي ظل يراود العالم قرابة خمسة عقود من الزمن- ليدخل حيز التنفيذ في أول افريل 1995.

وما تجدر الإشارة إليه أن قطاع الزراعة يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بنتائج الاتفاقيات المبرمة في إطار الجات، ويرجع ذلك إلى كون هذا القطاع كان من ضمن المدخلات الجديدة التي لم يسبق أن شملتها ترتيبات تحرير التجارة العالمية، فقد طبقت الاتفاقية الزراعية منذ 1995 وإلى غاية عام 2001 تدريجيا في الدول المتقدمة وتستمر إلى غاية 2005 بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر- التي حاولت إصلاح هذا القطاع عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية لما أحست به من إهمال لهذا المجال الحساس،كونها لازالت تعاني من التبعية الغذائية بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها- لذلك فإن تأثير هذه الاتفاقية لم يكن واضحا وملموسا بشكل فوري في السنوات الماضية على الدول النامية من حيث الفائدة، بينما كان شديد الوضوح على تجارة الدول الغربية والتي استفادت من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعي، مما جعل المستهلك في الدول النامية والعربية يعاني من الترتيبات الجديدة والتي تتطلب الاهتمام بالكفاءة التنافسية للصادرات.

من كل ما سبق سيتم من خلال هذا المقال استقراء أهم الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الزراعية للجزائر في حالة انضمامها إلى عضوية هذه المنظمة، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور أساسية على النحو الأتي :

- المحور الأول: خلفيات زوال الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة.
- المحور الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.
- المحور الثالث: تحليل اتفاق الزراعة في إطار نتائج دورة الأورجواي.
- المحور الرابع: الآثار المحتملة للانضمام على التجارة الزراعية الجزائرية.

المحور الأول: خلفيات زوال الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات كبيرة في النظام التجاري الدولي، بدأت هذه التطورات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" عام 1947 مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة ووصولا إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994- والتي لم يكتب لها أن ترى النور في حينه إلا بعد مضي 47 عاما على ميلاد الفكرة للمرة الأولى خلال مؤتمر هافانا سنة 1947 -وبظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود اكتمل مثلث النظام الاقتصادي الدولي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة)، وفي هذا الصدد كتب آخر مدير عام للجات وأول مدير للمنظمة العالمية للتجارة الايرلندي "بيتر استريلاند" مفسرا نشوء المنظمة "بالعبور من الغابة التجارية نحو نظام قواعد وشفافية في التبادلات الدولية[1].

إن ما يمكن قوله قبل التطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى إخفاق الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة إلى الوجود، هو أن هذه الاتفاقية (الجات) تعتبر بمثابة وثيقة غير إلزامية وقعتها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء قصد إزالة كافة القيود التي تعرقل حرية نشاط التجارة الدولية على المستوى العالمي لتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع الدولي كله، لذلك فإن المشاورات بين الدول الأعضاء ، أسفرت في أوقات كثيرة على تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من السلع بين تلك الدول. لكن وعلى الرغم من ذلك بقيت هناك العديد من القيود التي تعرقل التجارة سواء كانت قيود كمية أو مالية لا تتماشى مع أهداف الدول المتعاقدة ، ويمكن إجمال إبراز أهم التحولات أو العوامل التي أدت إلى إخفاق الجات وإفساح المجال للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

1-انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفيتي سابقا وتفككه، مما أفسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه.

2-فشل مسيرة التنمية في البلدان النامية وتفاقم مشكلات المديونية، وما نجم عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، ومن بينها سياسة تحرير التجارة.

3-إن التمييز في المعاملة التجارية قد يؤدي إلى خلق تمييز آخر، فإذا لجأت دولتان للقيام بإجراء مفاوضات لتخفيض التعريفة الجمركية فيما بينهما، فان الدول الأخرى قد تتبع سياسة عكسية أو مضادة لهما وبالتالي من شأن ذلك التأثير على حجم النشاط التجاري العالمي[2].

4-تجاهل مبادئ عدم التفرقة وشرط الدولة الأولى بالرعاية تماما في قاموس تعامل كل الأعضاء التجاريين، حيث سادت الحلول الأحادية والتمييز في المعاملة، مما أدى إلى تدهور النظام الجماعي للجات.

5-تطور أزمات الدول الصناعية ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي ، وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية إقتصاداتها المحلية [3].

6-في إطار علاقات الشمال والجنوب ارتبطت التوترات الدولية، بطلب الدول النامية بتحسين دخول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، وما زاد في الأمور تعقيدا أنه كان يتم بحث هذه المشاكل خارج إطار الجات.

7-محدودية الاتفاقات التجارية التي تمت في إطار الجات، من حيث المجالات التجارية، والصلاحيات الإدارية، الأمر الذي استدعى ضرورة توسيعها لتشمل ميادين عديدة في التجارة الدولية تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل التجارة في الخدمات، والاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة [4].

8-إخفاق اتفاقية الجات في تحقيق امتداد عملية التحرير إلى تجارة السلع الزراعية، ويعد هذا الموضوع من أهم الصعوبات التي هددت جولة الاورجواي بفشل ذريع، قبل أن تتوصل الأطراف إلى حلول توفيقية.

9-بروز مجموعتين من الدول، مجموعة كانت بمنأى عن المفاوضات لكنها استفادت بكل المنافع في إطار شرط الدول الأولى بالرعاية، ومجموعة أخرى كانت أكثر نفوذ وبدون إجماعها لا يمكن الوصول إلى اتفاق، وقد أسفر ذلك عن تدهور مصداقية الجات.

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى التفكير في خلق أو إيجاد تنظيم عالمي جديد للتجارة الدولية بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع ما بين الدول الأعضاء في هذا العالم،وأمام هذا الوضع أسدل الستار على ما كان يعرف في قاموس النظام الاقتصادي الدولي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، بعد أن سادت

طيلة نصف قرن تقريبا، لتحل محلها المنظمة العالمية للتجارة كثالث ركيزة في النظام العالمي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وعليه وبعد استعراض أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال الجات وبروز المنظمة العالمية للتجارة، سنتطرق من خلال المحور الثاني إلى الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

المحور الثاني: الإطار التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

في سنة 1994 تم تجسيد فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد مضي قرابة 47 سنة عن ظهور هذه الفكرة خلال مؤتمر هافانا، وذلك من أجل تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية، وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم، لذلك حددت المنظمة العالمية للتجارة إطار تنظيمي لها يتكون من أجهزة وهيئات تقوم من خلاله بتنظيم هياكلها ووظائفها.

أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

لقد نشأت المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1-إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة[5].

2-توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

3-إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

4-تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها.

5-تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

6-البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء[6].

7-محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

ثانيا: مهام ووظائف المنظمة العالمية للتجارة

في ضوء تلك الأهداف جاءت تلك الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية الأورجواي الموقعة في مراكش على النحو التالي[7]:

1-الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقات الجماعية.

2-تنظيم المفاوضات التي تجري بين الدول الأعضاء.

3-متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد المتفق عليها في إطار المنظمة.

4-وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والوكالات الملحقة به، للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية، وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

5-الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمنظمة

تسير المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ المهام المنوطة بها وفق هيكل تنظيمي حددته المادة الرابعة من الاتفاقية، ويتألف هذه الهيكل من المكونات الرئيسية التالية:

1-الأجهزة العامة: وهي تلك الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وتشمل كل من:

1-1-المؤتمر الوزاري: ويتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ويقوم هذا المؤتمر بمهام المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارت في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المختلفة [8].

1-2-المجلس العام: ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية، حيث يجتمع كل 9 مرات في السنة على الأقل ، حيث

يتولى مهام فض المنازعات التجارية ومراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، وتتفرع منه المجالس واللجان الفرعية.

1-3-الأمانة العامة: وتقوم هذه الأمانة بإدارة شؤون المنظمة وإعداد الوثائق وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات [9].

1-4-جهاز تسوية المنازعات: ويعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، حيث يباشر عمله من خلال المجلس العام، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، وذلك طبقا لنصوص اتفاقية مراكش[10].

1-5-جهاز مراجعة السياسات التجارية: ويعد هذا الجهاز أحد مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات الأورجواي للتجارة العالمية، فهو يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري [11].

2-الأجهزة المتخصصة: وتنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه المنظمة إلى نوعين هما[12]:

2-1-المجالس المتخصصة: وتشمل مجلس التجارة في (السلع، و الخدمات، و حقوق الملكية الفكرية)، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه، وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام، مع العلم أن عضوية هذه المجالس الثلاثة مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء في المنظمة.

2-2-اللجان الفرعية: وتتمثل في لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة، ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف، وبما يكلفها به المجلس العام.

المحور الثالث: تحليل اتفاق الزراعة في إطار نتائج دورة الأورجواي

على الرغم من أهمية السلع الزراعية في التجارة العالمية، إلا أنها لم تدرج في اتفاقيات الجات إلا في دورة الاورجواي، وذلك لما تحتله هذه السلع من أهمية قصوى لاقتصاد الدول، حيث تعتبر العنصر الرئيسي في تجارة الكثير من دول العالم، ولعل حساسية هذا القطاع وتضارب مصالح الدول المشاركة في المفاوضات أدى إلى عدم

انتهاء هذه الجولة في موعدها المحدد، وهو نهاية سنة 1990 بل استمرت المفاوضات إلى أكثر من ثلاث سنوات إضافية عن هذا الموعد. وذلك لحاجة الدول لتغطية كل الجوانب التي شوهت تجارة السلع الزراعية لذلك جاء الاتفاق بمثابة حل توفيقي بين مصالح الدول المختلفة لتحرير تجارة السلع الزراعية.

إن إخضاع التجارة الدولية في السلع الزراعية لقواعد الجات، والذي يعتبر أحد أهداف جولة الاورجواي، أدى إلى تحقيق تقدما كبيرا في مجال القضاء على جانب كبير من مظاهر الحماية الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة من ناحية، كما أقر معاملات تفضيلية خاصة للدول النامية و الأقل نموا من ناحية أخرى. وعليه سنحاول في البداية عرض أهم القواعد والأحكام التي نص عليها اتفاق الزراعة لتحرير التجارة الدولية، ثم نعقبها بتحليل آخر للقواعد التفضيلية في مجال تطبيق هذه القواعد والأحكام حينما يتعلق الأمر بالدول النامية، والجزائر واحدة منها.

أولا: القواعد والأحكام العامة لاتفاق الزراعة

في مجال تأصيل القواعد والأحكام العامة لاتفاق الزراعة، تتمثل أهم العناصر التي نص عليها هذا الاتفاق لتحرير التجارة الدولية الزراعية فيما يلي:

1- تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية، الحصص الموسمية، حصص الاستيراد، حظر الاستيراد، وقيود التصدير الاختيارية) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها كمرحلة أولى في إطار مبدأ الشفافية الذي يحكم عمل اتفاقيات النظام التجاري الدولي، ثم الاتجاه نحو تخفيضها كمرحلة ثانية في إطار مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة الذي يحكم أيضا هذه الاتفاقيات، وفي إطار هذه المبادئ، فإنه يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36% من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت سائدة خلال الفترة (1986-1988) على مدار 6سنوات، أي خلال الفترة (1995-2000)[13].

2- يقر اتفاق الزراعة الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية بحيث تصل نسبة هذه الواردات إلى 3% في عام 1995، ثم ترتفع إلى 5% عام 2000 منسوبة إلى متوسط الاستهلاك السنوي للفترة (1986-1988).

3- في مجال الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية (الدعم الداخلي)، فقد نص الاتفاق على تخفيض قيمة هذا الدعم بنسبة 20% من متوسط قيمة الدعم للفترة (1986-1998)

على مدى 6سنوات، ويسمح الاتفاق بأشكال مختلفة للدعم منها الأبحاث ومقاومة الآفات والتدريب والاستثمارات وخدمات التسويق للمزارعين[14].

4- في مجال دعم تصدير السلع الزراعية نص الاتفاق على تخفيض قيمة الدعم للصادرات بنسبة 36 % من متوسط قيمة الدعم للفترة (92/91) على مدى 6سنوات، بالإضافة إلى تخفيض كميات الصادرات المدعمة بنسبة 21% من متوسط كميات الصادرات المدعمة.

5- يؤكد اتفاق الزراعة على حق الدول في اتخاذ إجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، بشرط أن لا تطبق هذه الإجراءات بشكل تعسفي أو فيه تمييز دون مبرر، بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء، كما يجب أن تكون هذه الإجراءات قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية ولها مبررات علمية[15].

ثانيا: القواعد التفضيلية الخاصة بالدول النامية: إذا انتقلنا إلى مجال المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية والجزائر واحدة منها، فإنه يمكن القول بأن اتفاق الزراعة قد وفر الكثير من الأحكام والقواعد والامتيازات الخاصة بهذه الدول، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن ذكر الأحكام والقواعد التفضيلية التالية:

1- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها في المجالات الثلاثة (النفاذ للأسواق، الدعم الداخلي، دعم التصدير) على مدى 10سنوات بدلا من 6 سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة، كما ينص الاتفاق على إعفاء الدول الأقل نموا من الالتزامات الخاصة بالمجالات الثلاثة المذكورة.

2- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها في المجالات الثلاثة بنسبة أقل من الدول المتقدمة (ثلثي النسب التي تلتزم بها الدول المتقدمة) بمعنى 24% لتخفيض قيمة دعم التصدير، 14% لتخفيض كمية الصادرات المدعمة من السلع الزراعية، 13.3% لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي[16].

3- يسمح الاتفاق أيضا بإعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم يتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع مقابل 5% للدول المتقدمة.

4- يسمح الاتفاق للدول النامية بتقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخول المنخفضة[17].

المحورالرابع:الآثار المحتملة للانضمام لمنظمة التجارة على التجارة الزراعية الجزائرية

بالنسبة للجزائر يصعب في الوقت الحاضر تحديد الآثار السلبية والإيجابية لاتفاقيات جولة أورجواي على التجارة الزراعية للجزائر بدقة، رغم أنه من المتوقع أن تكون للاتفاقية آثار مهمة يعتمد مداها على هيكل الصادرات والواردات لهذه المنتجات الزراعية، خاصة وأن الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية.

ولمعرفة الآثار المحتملة لتنفيذ بنود نتائج جولة أورجواي ــ سواء كانت سلبية أو ايجابية ــ على التجارة الزراعية للجزائر، اقتضت الدراسة التطرق أولا إلى استعراض مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر، ليتم التطرق بعد ذلك إلى تحليل الآثار السلبية والايجابية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

أولا: مكانة الزراعة في التجارة الخارجية للجزائر

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2009 يلاحظ عجزا مزمنا والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01 : تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (1995-2009)

الوحدة:10^6**دولار أمريكي**

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز	معدل التغطية %	إجمالي الصادرات الجزائرية	إجمالي الواردات الجزائرية	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية	نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الجزائرية
1995	118	3602	3484	3.27	10240	10761	1.15	33.47
1996	159	2939	2780	5.41	13375	9098	1.19	32.3
1997	58.24	3110.08	3051.84	1.87	13889	8687	0.42	35.8
1998	71.96	3110.76	3038.8	2.31	10213	9403	0.7	33.08
1999	105.33	2687.3	2581.97	3.92	12522	9164	0.84	29.32
2000	111.23	2778.21	2666.98	4	22031	9173	0.5	30.29
2001	151.85	3024.08	2872.23	5.02	19132	9940	0.8	30.42
2002	126	3441	3315	3.66	18825	12009	0.67	28.65
2003	135	3561	3426	3.79	24612	13534	0.55	26.31
2004	154	4773	4619	3.23	31713	18199	0.48	26.23
2005	164	4539	4375	3.61	46001	20357	0.36	22.30
2006	165	4677	4512	3.53	54613	21456	0.30	21.80
2007	181	5277	5096	3.43	60163	27631	0.30	19.10
2008	302.54	9242.16	8939.62	3.27	79298	39479	0.38	23.41
2009	208.51	7252.07	7043.56	2.87	45194	39294	0.46	18.45

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على المعطيات التالية:

-Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information , statistique agricole :commerce extérieur agricole année 2009.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،2010

–المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك C.N.I.S

إن المتتبع لمعطيات الجدول أعلاه يلاحظ منذ الوهلة الأولى أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز مزمن والأسوأ من ذلك أنه متزايد خلال السنوات الأخيرة، بحيث ارتفع هذا العجز من 3315 مليون دولار عام 2002 إلى 7043.56 مليون دولار عام 2009 أي بنسبة زيادة تقدر ب 112.47% في نفس الوقت فإن العجز المسجل في سنة 2009 يمثل حوالي 15.58% من حجم إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت حوالي 17.92% من حجم إجمالي الواردات، ولعل من أبرز الإختلالات التي يعاني منها

القطاع الزراعي الجزائري يتمثل في أن المؤشرات الخاصة بالثروة الزراعية والمتمثلة في الأرض والمياه وقوة العمل تشير إلى أن "الهوية الاقتصادية" للاقتصاد الجزائري هوية زراعية، ولكن المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي وتلبية الحاجات منه والتصدير إلى الخارج تناقض المؤشرات الأولى، فهذا القطاع ليس فقط عاجزا عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة، ولكنه وبصورة أشد غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

وبتدقيق النظر في الجدول رقم1، يتضح بأن الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية، حيث بلغ نصيب الواردات الزراعية من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2009 ما يقارب عن 27.39% وهي نسبة مرتفعة جدا، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الواردات من السلع الغذائية تمثل معظم إن لم نقل كل السلع الزراعية التي تستوردها الجزائر، ففي سنة 2009 بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 75.53% من قيمة الواردات الزراعية أي بمبلغ يقدر بحوالي 5477.59 مليون دولار. وتعتبر الواردات الغذائية سنة 2009 مرتفعة من حيث النسبة والقيمة إذا ما قورنت بسنة 2008 أين سجلت الواردات الغذائية ما يقدر بحوالي 77.81% من قيمة الواردات الزراعية، ويرجع الارتفاع المسجل في عام 2009 إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية خلال هذا العام[18].

إن ما يمكن ملاحظته خلال عام 2009 هو أن أكثر من 88% من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حبوب، حليب، سكر، زيوت....)، وتحتل الحبوب المركز الأول في قائمة الواردات الغذائية بنسبة تقدر بحوالي 42.44% ويعد القمح السلعة الرئيسية في قائمة الحبوب إذ مثلت الواردات منه ما نسبته 33.49% بمبلغ قدر بحوالي 1834.35 مليون دولار، يليها الحليب ومشتقاته في المرتبة الثانية بنسبة 15.67%، والزيوت والشحوم في المرتبة الثالثة بنسبة 10.84%، والسكر الخام في المرتبة الرابعة بنسبة 10.19% من إجمالي الواردات الغذائية. وبهذا فالجزائر مصنفة ضمن قائمة الدول العشرة الأوائل المستوردة للمحاصيل الزراعية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فقد تقهقرت أكثر من غيرها إذا ما قورنت بإجمالي الصادرات بحيث أصبحت لا تمثل في أحسن أحوالها نسبة 1% من إجمالي

الصادرات الجزائرية باستثناء سنتي 1995 و1996 أين سجلت حوالي 1.15% و1.19% على التوالي ، ويعود الارتفاع المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، أما في سنة 2009 فقد سجلت الصادرات الزراعية مبلغ يقدر ب 208.51 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 2.87% من الواردات الزراعية لذات السنة ونسبة 0.46% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة إن لم نقل منعدمة إذا ما قورنت بالإمكانيات الجزائرية في الميدان الزراعي[19].

أما بالنسبة لأهم المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر حسب آخر الإحصائيات المسجلة في عام 2009 نجد ما يلي[20]:

- التمور تمثل ما نسبته 24.82% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 13.57 مليون دولار وبما مقداره 7.23 ألف طن.
- الأسماك تمثل 17.85% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر ب 9.76 مليون دولار وبما مقداره 2.14 ألف طن.
- الزيوت والشحوم تمثل ما نسبته 6.75% من مجموع صادرات المواد الغذائية أي ما يقدر بحوالي 3.69 مليون دولار وبما مقداره 7.20 ألف طن.

ثانيا: الآثار السلبية والايجابية المتوقعة من الانضمام

لقد حاولت الجزائر إصلاح قطاع الزراعة عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية لما أحست به من إهمال لهذا المجال الحساس، إلا أنها لازالت تعاني من التبعية الغذائية كما سبق الإشارة إليه بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها.

بناء على ما سبق سيتم تحليل الآثار السلبية والايجابية المتوقعة على القطاع الزراعي في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا :الآثار السلبية المتوقعة

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 4.5% وبالتالي فإن اتفاق إلغاء الدعم سيزيد الطين بلة، وستترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، وفي هذا السياق سيتم تبيان أهم الآثار

السلبية المتوقعة على التجارة الزراعية للجزائر عند تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

1- من المتوقع أن يؤدي تخفيض الدعم بموجب الاتفاقية الزراعية إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي الأمر الذي يفضي بدوره إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من هذه المنتجات وخصوصا المواد الغذائية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع المقدر في بعض المنتجات ب 40%ـ شديدا عليها باعتبارها تعاني من عجز كبير في هذا المجال، وهو ما يعمق من العجز الذي يشهده الميزان الزراعي مما يؤثر على الميزان التجاري بالسلب.

2- يترتب على انضمام الجزائر المرتقب، أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى دخول منتوجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائري، وينجم عنه منافسة غير عادلة ويصبح المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجودة لا بأس بها[21].

3- بما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية في الجزائر (القمح، الحليب، الزيوت) ضئيلة جدا بحيث لا تتعدى حسب إحصائيات 2009 النسب التالية 34.03%، 46.5%، 12.06% على الترتيب[22]، فإنه من الصعب الحد من حجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير(التوسع في سياسة إحلال الواردات) لان ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة وأمام هذا الوضع ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة وبالذات أعباء الميزان التجاري.

4- من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الأوربي انخفاض في الميزان التجاري الزراعي، بحيث أن هذه الصادرات تدخل أسواق الاتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية، ومن ثم فإن إلغاء أو خفض تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوربي

استنادا إلى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية يمكن أن يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر.

ثانيا: الآثار الايجابية المتوقعة

على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1% من مجموع الصادرات ومركزة في مجموعة محدودة وهي التمر والعنب غير أنه من الممكن أن يستفيد القطاع الزراعي من اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الحدود التالية:

1- إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري قد يكون دافع وعامل محفز لإنعاش وزيادة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والحمضيات والموالح[23]، وفي هذا الإطار فقد أعطى المخطط الوطني الرامي للنهوض بالقطاع الزراعي دفعا قويا لترقية القطاع والنهوض به من خلال إعادة تنظيمه وتوفير الموارد المالية اللازمة والضرورية لانجازه.

2- إن رفع الدعم على القطاع الفلاحي قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني، وباعتبار أن نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا يتجاوز 4.5%[24]، فإنه بإمكانها رفع الدعم إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة والمقدر ب 10%، وبالتالي أمام الجزائر فرصة حقيقية لإنعاش هذا القطاع وجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية.

3- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص أكبر لدخول (أو نفاذ) الصادرات الزراعية الجزائرية إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل.

4- إن تحرير السلع الغذائية من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الفلاحية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية[25].

الخاتمة

إن ما يمكن استخلاصه أن الميزان التجاري الزراعي الجزائري سجل عجزا مزمنا ومتزايدا طوال فترة الدراسة، وأن الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في الحبوب، السكر والزيوت، ويعتبر القمح السلعة الرئيسية في قائمة السلع المستوردة ، وهذا راجع إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي فيما يخص المواد الغذائية في الجزائر منخفضة، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للجزائر في الحبوب حوالي39.88% عام 2009 ، كما أن معدل تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية في الجزائر منخفضة ، حيث سجلت ما نسبته 2.87% ، إضافة إلى ذلك فإن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية لم يتجاوز 1% في أحسن أحوالها ممثلة في التمور والعنب.

وعلى اعتبار أن النتائج المسجلة في القطاع الزراعي الجزائري ضعيفة نسبيا ، فمن المتوقع أن تتكبد الجزائر خسائر معتبرة جراء انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ، ولمواجهة الآثار السلبية يتعين على الجزائر القيام بما يلي:

1- وضع إستراتيجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من المنتجات الغذائية على النحو الذي يقلل حجم الفجوة الغذائية ويخفض حجم الواردات.

2- تطوير عمليات الإنتاج لمواكبة متطلبات الجودة والنوعية من أجل الوصول إلى مستوى مناسب من التنافسية.

3- رسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع الزراعية بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية، وتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي، وما يرتبط بذلك من حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى.

4- زيادة الاستثمار في إنتاج المحاصيل والسلع الغذائية الإستراتيجية التي تحتاجها الأسواق العربية بصفة عامة وخصوصا القمح والحبوب الخشنة.

الهوامش:

[1]– رجب بودبوس: العولمة بين الأنصار والخصوم، الطبعة الأولى، تالة للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص. 105.

[2]– مصطفى محمد عز العرب: سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص. 310.

[3]– صالح صالحي: "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الدولية"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الأولى، سطيف، 29–30أكتوبر 2001، ص .02.

[4]– صالح صالحي، المرجع نفسه، ص .02.

[5]- Montchrestien Bérangère L'OMC et les pays en développement , Taxil, Paris , p.29.1998,

[6]– ناصر دادي عدون: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة "أسباب الانضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص. 59.

[7]– عبد المطلب عبد الحميد: الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003/2002، ص ص. 183–184.

[8]- Michel Rainelli- L'organisation Mondiale du Commerce, Casbah édition, Alger, 1999, p.98.

[9]– عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص.190.

[10]– أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، الطبعة الثالثة، ص. 79.

[11]– مصطفى سلامة: قواعد الجات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص ص .61–62.

[12]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص .65–66.

[13]– تهاني محمد أبو القاسم، تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وآثارها على الاقتصاد المصري، أعمال الندوة القومية الثانية "الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات

منظمة التجارة العالمية "، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، 22-24 مارس 1999، جامعة حلوان، ص ص.420.

[14]- نفس المرجع، ص.421.

[15]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص.40.

[16]- سامي عفيفي حاتم، النظام التجاري الدولي في إطار جولة اورجواي للجات، أعمال الندوة القومية الثانية، " الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص.66.

[17]- عبد الوهاب عبد الحافظ، نحو استراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية " اتفاقية الجات وأثرها على الزراعة، ملاكز البحوث البرلمانية، الأمانة العامة، مجلس الشعب، جمهورية مصر العربية، 1999، ص.19.

[18]- Ministère de l'agriculture et du développement rural .Direction des statistique agricoles et des systèmes d'information .revue commerce extérieur .2009.p 65.

[19]- direction de statistique agricoles et des systèmes d'information, revue commerce extérieur, 2009, op-cit, pp. 67-68.

[20]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30، 2010، القسم التاسع، الجدول 287، ص.294.

[21]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 164.

[22]-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،مرجع سابق،ص.294.

[23]- شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، عنابة،29-30أفريل2002، ص.330.

[24]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 161.

[25]- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس(سطيف)، عدد1، 2002، ص 55.